بإمكان جميع الباحثين وفاعلي المجتمع المدني المشاركة في **أكاديمية ابن رشد** عبر إنشاء حساب على موقع الأكاديمية والاستفادة من التدريب المتوفر أونلاين على فضائكم الخاص وكذا الكتب والمقالات المنشورة والتي من شأنها أن تساعدكم على كتابة أوراق السياسات، وذلك باللغتين العربية والانجليزية. ثم إرسال ورقة السياسات الخاصة بكم في أحد المجالات أو المواضيع التي ستتوصلون بها بعد إنشاء الحساب على المنصة :

www.averroespolicyforum.com

تراجع الطبقة المتوسطة في مصر

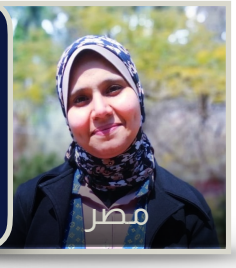

عزة غانم

• باحثة اقتصادية في مجال التنمية، جامعة الاسكندرية، مصر.

ورقة سياسات

الملخص التنفيذي

يُظهر لنا التاريخ أهمية الطبقة المتوسطة في توازن المجتمعات نظرًا لأنها تُشكل السواد الأعظم من عدد السكان، لقد شهدت مصر بعض التغيرات في السنوات الأخيرة التى أثرت على الطبقة المتوسطة وأدت إلى تقلصها مما أثر جنى ثمار جهود التنمية. بناءًا على ذلك، هذه الورقة تلقى الضوء على أهمية الطبقة المتوسطة في استقرار المجتمع المصري وتحديد المعاناة التى تعانيها وأسباب تلك المعاناة خلال السنوات الماضية لكي نتمكن من حل المشكلة من جذورها والتعرف على احتياجات هذه الطبقة الاقتصادية والاجتماعية لتعود لسابق عهدها.

الإشكالية

تمتلك مصر موارد طبيعية وبشرية أيضًا تمكنها في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، ولكن هذه التنمية تفتقد إلى التوزيع العادل لعوائد التنمية بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية التى تنتجها الدولة على مدار سنوات وتسبب تفاقم في المشكلة. فمنذ أواخر القرن الماضى بدأت الدول النامية ومن ضمنها مصر، انتهاج برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي وكانت بالطبع المؤسسات الدولية لها دورًا كبيرًا في هذا الأمر ومنها صندوق النقد الدولي الذى يمنح الدول الأعضاء مبلغًا كبيرًا بالعملات الأجنبية لدعم الإصلاحات الهيكلية التى من شأنها تُحسن في ميزاع مدفوعات الدولة وتحقق لها نموًا على نحو دائم وفي مقابل ذلك تفرض على الدولة سياسات إنكماشية لضمان تحقيق إيرادات من شأنها تسديد القرض وتعزيز اقتصاد الدولة، نذكر من هذه السياسات: تحرير سعر الصرف، تخفيض الدعم الحكومي، تحرير أسعار السلع والخدمات والعديد من الإجراءات التى من شأنها إنكماش الطلب الكلي.

من المعروف أن هذه السياسات قد تجنى ثمارها بالإصلاحات الهيكلية وتحقيق تنمية اقتصادية على المدى الطويل إلا أن هذه السياسات مع الأسف على المدى القصير تسبب تأزم الأوضاع وزيادة نسبة الفقر وإنخفاض معيشة المواطن. يُذكر أن كانت نسبة الفقر في مصر 16.7% عام 2000م وارتفعت إلى 19.6% عام 2005م، ثم إلى 21.6% في عام 2009م ثم إلى العام الذى قامت فيه الثورة لتصحيح الأوضاع حينما وصلت نسبة الفقر إلى 25.2% في عام 2011م وأصبح شعار الثورة حينها" عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية".

وبهذا تكون شهدت مصر تراجعًا كبيرًا في الطبقة المتوسطة خلال الأعوام السابقة نتيجة تبنى الدولة " برنامج الإصلاح الاقتصادي » مما أدى لحدوث بعض الإجراءات التقشفية بعد حصولها على قرض

من صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار وهو ما تطلب تكلفة على المجتمع بأسره والدولة المصرية، بدأت الحكومة بتحرير كامل لسعر صرف الجنية المصري في نهاية عام 2016 وتضمن أيضًا البرنامج زيادات متتالية في أسعار الوقود ورفع الدعم عن المحروقات وفرض الضريبة المضافة – مع العلم بأن تطبيق الضريبة المضافة اثبت فعاليته أكثر من ضريبة المبيعات من خلال تأثيره الإيجابي على الإيرادات الضريبية والعامة إلا أن تطبيق مثل هذه الضريبة دون أن يقابلها زيادة في مستوى أجور المواطنين يؤدى بالفعل إلى ارتفاع الأسعار وتفاهم المشكلة- فكل هذه الإجراءات أدت إلى زيادات متتالية في أسعار السلع والخدمات وارتفاع تكلفة المعيشة بشكل كبير وبالتالى اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء وتقلص الطبقة المتوسطة. بناءًا على الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. مصر، ارتفع معدل الفقر إلى 32.5% وتقلصت الطبقة المتوسطة إلى 48% وعلى الرغم من حدوث انخفاض لمعدل الفقر في 2019-2020 إلى أنه مازال مرتفعًا. وبناءًا على بيان تم إصداره من قبل البنك الدولي في مايو 2019، أن 60% من سكان مصر إما فقراء أو عرضه للفقر، وتعتبر المناطق الريفية بها نسبة أكثر من نسبة الحضر، وحتى أن هناك محافظات تختص بنسبة فقر عالية دون غيرها ، الأمر الذى ينطبق عليه مفهوم الحلقات المفرغة أو الخبيثة للفقر في الفكر التنموي.

وبهذا يتضح أن سياسات صندوق النقد الدولي والسياسات المصرية للإصلاح الاقتصادي وثيقة الصلة بتفاقم مشكلة الفقر في مصر وتراجع الطبقة المتوسطة، حيث أنها لم تهتم بالتوزيع العادل لثمار التنمية لجميع مواطنى الشعب ولم توفر لهم من ناحية أخر الأمان الاجتماعي.

السياق العام

فالحديث عن الطبقة الإجتماعية يجعلنا نتساءل دائما عن تعريفها، ووزنها الديموغرافي، وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لقد شهد المجتمع المصري ومازال يشهد تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية كانت لها تأثيراتها البالغة على البناء الطبقي لهذا المجتمع. وقد دفعت هذه التحولات الباحثين في فروع العلوم الاجتماعية المختلفة وبالأخص في علمى الاجتماع والاقتصاد للاهتمام بموضوعات البناء الطبقى وكان في صدارة هذه الموضوعات هو "الطبقة المتوسطة" فما هى الطبقة المتوسطة؟ وخصائصها؟ ودورها في المجتمع؟ وما التأثير الذى لحق بها؟

1. تعريف الطبقة المتوسطة

اتفق الباحثون على أن هناك مشكلة كبيرة في تعريف الطبقة المتوسطة. فمن ناحية أولى عدم انطباق المفهوم الصارم للطبقة المتوسطة على الطبقة المتوسطة في مصر من حيث ملكيتها لوسائل الإنتاج والوعى والقدرة على التنظيم السياسى.

من ناحية ثانية، يتسم المصطلح بالهلامية، فهى طبقة تضم خصائص الطبقة العاملة مثل عدم ملكية وسائل الإنتاج وفي ذات الوقت خصائص البرجوازية مثل الاشتراك في إدارة رأس المال وتحقيق السيطرة. بالإضافة لعدم تجانسها فهى تضم مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية والثقافية.

من ناحية ثالثة، اختلاف الباحثين على تحديد ميعار للطبقة المتوسطة، فهناك من يستند إلى معيار الدخل وأخر يستند إلى التعليم أو المهنة.

وللتغلب على إشكالية التعريف، تم تقسيم الطبقة المتوسطة إلى ثلاث شرائح " دنيا ومتوسطة وعليا" ودراسة كل شريحة على حدة.

2. أهمية ودور الطبقة المتوسطة

تعتبر الطبقة المتوسطة هى دعامة المجتمع ورمانة ميزانه. وكما يقول ماكس فيبر-عالم الاجتماع- الطبقة المتوسطة هى الطبقة التى تأتى اقتصاديًا واجتماعيًا بين الطبقة العاملة والطبقة الغنية. فهى ليست طبقة غنية لدرجة كبيرة بحيث أفرادها يشاركون في أنشطة إنتاجية تولد أرباحًا كثيرة وفي ذات الوقت ليست هى الطبقة المعدمة لدرجة العوز والحاجة.

نجد أيضاً أن للطبقة المتوسطة دورًا كبيرًا على مر التاريخ في حدوث تقدم ونهضة الأمة، فمن هذه الطبقة خرج المصلحون والأدباء والعلماء والمثقفون والسياسيون والمخترعون والمهنيون

وأصحاب المناصب القيادية وبالتالى تعتبر الأكثر تأثيرًا في المجتمع ويقع على عاتقها محاسبة الدولة. فهى الطبقة المنوط بها التخطيط والتنفيذ وتوجيه الأداء والإنجاز ككونها رأسمال بشرى في كافة المجالات وتساهم بشكل كبير في تشكل وعى المجتمع وبالتالى إذا اعتراها أي خلل نوعى أو كمى سينعكس على الأداء المجتمعي بأسره. فعلى سبيل المثال نجد أن معظم من شارك في ثورة يناير 2011م من أبناء الطبقة المتوسطة.

على حد قول الاقتصادي الإنجليزي- جون كينز- أن الطبقة المتوسطة هى التى ترفع معدلات النمو وهى المصدر الأول لتمويل النفقات العامة من الضرائب والرسوم لطبيعة إرتفاع إنفاقها.

نجد أن الطبقة المتوسطة تتحمل عبء المسؤلية عن كاهل الدولة من خلال دعمها للجمعيات والمؤسسات والمشاريع والخيرية والقيام بمبادرات لدعم الطبقات المعدومة والفقيرة بالإضافة لتحملها الخدمات العامة التعليمية والصحية من مواردها الذاتية.

تعتبر شريكًا رئيسيًا في صناعة التنمية والممول الأول للمشروعات القومية-على سبيل المثال- مشروع السد العالى بأسوان وقناة السويس.

3. تحولات الطبقة المتوسطة

مرّت الطبقة المتوسطة المصرية بالعديد من التحولات الإيجابية والسلبية في النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. بداية من عهد محمد على وبناء الدولة الحديثة وتحقيق نهضة في مصر واهتمامه بالتعليم وإرسال البعثات للخارج أدى ذلك إلى غرس بذور الطبقة المتوسطة. مرورًا بفترة جمال عبد الناصر والإصلاحات التى قام بها كقانون الإصلاح الزراعى وأيضًا تعيين الخريجين مما أدى لزيادة موظفي الدولة والقطاع العام بدرجة كبيرة. أما العقود التالية من بداية السبعينات حتى الآن والسعى للإندماج نحو السوق الرأسمالي العالمى أدى ذلك إلى التراجع من الكثير من السياسات التى كان لها الفضل في نمو الطبقة المتوسطة وبالتالى التردي الذى لحق بشرائح الطبقة.

زادت نسبة الفقر في مصر خلال الفترة 1991-1996م وكان ذلك متواكب مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وحدث زيادة في الفجوة عند مقارنة النسبة بالفترات التى سبقت تنفيذ البرنامج. وعلى الرغم من أن في بداية العقد الأول من الألفية طبقت الدولة برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالفعل زاد النمو الاقتصادي إلا أنها لم تنجح في استهداف مشكلة الفقر وتضييق هذه الفجوة وحدوث توازن بين الريف والحضر. وذلك يرجع كما أشارها إلى افتقار نموذج التنمية الاقتصادية المُتبع في مصر إلى التوزيع العادل لثمار التنمية بل أيضًا حدث ضغوط على الخدمات العامة، فنجد أن الفقراء مازال يعانون من المرض والأمية وسوء التغذية وعدم توفر السكن الملائم وزيادة الهجرة الداخلية من الريف للحضر. فعلى الرغم من وجود شبكة الأمان الاجتماعي إلا أنه لم يتم تطويعه بشكل صحيح للفقراء.

تمثل الطبقة المتوسطة في المجتمع المصري خلال الأعوام السابقة 51% ولكن في عام 2016 بعد برنامج الإصلاح الاقتصادي" الذى تبنته الحكومة المصري وبموجبه حصلت على القروض الدولية، تقلصت إلى نسبة 36% وهذا في حقيقة الأمر يُمثل تحديًا للمجتمع المصري بأسره. حدث أن قامت الدولة بقرار تعويم الجنية المصري ويعقبها رفع الدعم على المحروقات وتفعيل تحصيل الضريبة العقارية وفرض الضريبة المضافة، كل ذلك أدى لضغوط على الطبقة المتوسطة وموجة في إرتفاع الأسعار وبالتالى زيادة نسبة التضخم وحدوث تغييرات في السلوك الشرائي ومع الأسف إنخفاض الأنفاق على الخدمات كالصحة وتعليم أبنائها. ومع الزيادة السكانية وغلاء المعيشة باعتبارها الطبقة الأكثر استهلاكًا فمن المتوقع أن يستقر هذا الانخفاض الملحوظ في هذه الطبقة. بلغ نسبة المصريون الذين تحت خط الفقر 32.2% في عام 2017/2018م وأن محتوى هذه النسبة من شباب الطبقة الوسطى العاطل.

زيادة نسبة الفقر وتقلص الطبقة المتوسطة التى بمثابة رمانة ميزان المجتمع يمثل تهديد لاستقرار الدولة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وعائقًا أما تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء حضارة.

التوصيات

1. دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تخدم القطاعات الاقتصادية الهامة بشكل متوسع لتوفير فرص عمل لعموم طبقات المجتمع ومنها الطبقة المتوسطة بالإضافة إلى دورها في دعم الاقتصاد وذلك من خلال:

- أولًا تقديم الدعم المالى لأصحاب المشاريع أو من خلال قروض بفوائد ضئيلة تكاد تقترب من الصفر لكي تتناسب مع إمكانياتهم.
- ثانيًا: تيسير الإجراءات والقوانين اللازمة للقيام بالمشروع وتقديم الإرشاد لهم باستمرار من بداية فكرة المشروع إلى أن يحقق أرباحًا. فلقد لاحظت "حملة مليون ريادي" التى تقوم بها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لإرشاد رواد الأعمال إداريًا وتسويقيًا وماليًا، تفتقر إلى الإرشاد القانونى هو جانب هام جدًا. وأيضًا يُفضل الاحتفاظ بقاعدة بيانات لهؤلاء من أجل دعمهم المستمر إذا قابلتهم أي عثرات أثناء تنمية المشروع ومساعدتهم على التشبيك مع غيرهم.

2. الضرائب أمر هام جدًا للاستمرارية في تقديم الخدمات الشعوب سواء ضرائب مباشرة أو غير مباشرة ولكن في أواخر العام الماضى 2021 توسعت الدولة في الضرائب غير المباشرة فأصبحت عائقًا أما أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة كثيرًا بل الطبقة المتوسطة بأسرها. فمن منطلق استهداف الدولة لزيادة إيراد الحصيلة الضريبية للعام الحالى 2021-2022 لابد من إعادة النظر في النظام الضريبي بأسره كى لا تزاد الطبقة المتوسطة فقرًا.

3. الاهتمام بالقطاع غير الرسمي الذى يتجاوز ال 40% من حجم الاقتصاد لتحويل أنشطته ومشروعاته إلى اقتصاد رسمى. على الرغم من أن الدولة أصدرت قانونًا عام 2021 لتيسير الأمور عليهم، إلا أن ذلك لم يوطد الثقة بينهم وبين الدولة للسعي للانضمام للاقتصاد الرسمي. ربما تحتاج لمزيد من دراسات الحالة عن سبب عزوف هؤلاء، فمن المحتمل وجود مواد في القانون لم تلق رضاهم أو تحتاج إلى تعديل، أو ربما سبب العزوف قلة المعلومات عن القانون من الأساس، فلماذا لا يتم نشر وعى بخصوص هذا الموضوع في كل منطقة من الدولة وتقديم التوجيه والإرشاد لهم وتوضيح حقوقهم وواجباتهم.

4. حُسن استغلال المورد البشرى وخصوصًا أن سكان مصر وصل عددهم إلى مليون و200 ألف في عام 2020 وذلك بالاستثمار في البشر وتحسين جودة التعليم سواء الرسمي أو المرن لبناء جيل قوى يُساهم في زيادة الإنتاجي ودعم الاقتصاد وبذلك أيضًا سيتم تخفيف عبء المصاريف من على أكتاف الطبقة المتوسطة في مجال التعليم. يُمكن للدولة أن تقوم ب:

- أولًا: طالما أن وزارة التعليم ببعض التحسينات في المناهج في عام 2021 فكان لابد من تدريب المُعلم بشكل كافي على هذه المناهج.
- ثانيًا: تقديم دورات مستمرة للشباب في سن العمل على متطلبات سوق العمل وإكسابهم المهارات اللازمة لذلك، بالإضافة إلى توفير قوانين لحماية العمالة.
- ثالثًا: دعم المبادرات الشبابية وجهود ومشاركات المجتمع المدنى بكافة السُبل لما لها من دور حيوى بعد القطاع الحكومى والخاص لنشر الثقافة والوعى في كافة المجالات.
- رابعًا: تقديم الدعم للمرأة وخصوصًا النساء اللاتي تخرجن للعمل لظروفها الاقتصادية والاجتماعية الصعبة ولا يملكن أي مهارات للقيام بذلك، وأيضًا تعليمهن مهارات تُجلب لهن دخولًا.
- خامسا: إحياء دور مراكز التدريب المهنى بجميع محافظات مصر وخصوصًا القرى التى تفتقر لمثل هذه الأمور لتأهيل الشباب للحصول على فرصة عمل.

5. الاهتمام بالتنمية الصناعية خصوصًا الصناعات كثيفة العمالة وذلك من خلال توجيه جزء كبير من المنح والقروض في ذلك، وهذا سيؤدي للتقليل من حدة الفقر والبطالة ويرتقي بمستوى الطبقة المتوسطة ويدعم الاقتصاد ككل.

6. تحقيق تنمية ريفية شاملة لتلبية احتياجات الأمن الغذائى ونمو زراعي مستدام وذلك من خلال:

- تقديم الإعانات أو القروض الميسرة للمزراعين ونشر الوعى والإرشاد الزراعى على نطاق واسع بين المزارعين للتعامل مع التحديات الزراعية الحالية والمستقبلية في ظل مشكلة كالتغير المناخي الذى من المحتمل أن يهدد الزراعة في مصر، بالإضافة إلى تقديم الحماية لهم في حالة طرأ أي تغيرات في الأسواق تضر بمستوى معيشتهم المعتمدة على الزراعة.

المراجع

مصادر عربية:

- اللائحة التنفيذية لقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم 152 لسنة2020 (2021)، وزارة التجارة والصناعة، رقم الوثيقة 654
- التقرير العربي حول الفقر المتعدد الابعاد (2017)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيروت – لبنان.
- البربرى, ه. م. م. ع., & هند مرسى محمد على. (2021). سياسات تحرير سعر الصرف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل في مصر. مجلة السياسة والاقتصاد, 10(العدد (9) يناير 2021), 40-1
- دور التمويل المحلى في الحد من الفقر في مصر (2019)، عبد المنعم, م. ع. ا., & منى عبد الفتاح،
- Journal of the Egyptian Society of Engineers, 58(2), 41-31
- داود, ي. إ. م., & ياسر إبراهيم محمد. (2021). إستهداف الفقر في مصر والتمكين لاستدامة النمو. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة, 7(11), 295-342
- رومان، هويدا عدلي (٢٠٠١) .الطبقة الوسطى في مصر. دراسة توثيقية تحليلية، القاهرة : برنامج تدعيم المشاركة في بحوث التنمية
- رانيا علاء السباعى (2016)، ثمن التقشف، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.
- عطية, أشرف محمد عبد الرازق, عبد الحى, & محمود. (2020). الاتجاهات التضخمية وانعكاساتها على مستوى المعيشة في مصر خلال الفترة 2000-2017م
- محمد يسرى الخربوطلى, م., & ماجد. (2017). مدى مساهمة سياسات صندوق النقد الدولي في زيادة حدة الفقر في مصر. المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة, 47(1), 541-588

مصادر أجنبية:

- Dai, X. (2012). Political changes and the middle class in Egypt. Journal of Middle Eastern and Islamic
- Studies (in Asia), 6(2), 62-83
- UNFCCC. (2016). Egypt Third National Communication, Under the United Nations Framework Convention on Climate Change

مواقع:

- الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء.مصر https://www.capmas.gov.eg